2014 الانتخابات التكميلية

الدوائر: 4 3 2

الأنباء
الثلاثاء 17 يونيو 2014

للتواصل:
email: maglesalomma@alanba.com.kw
Fax: 222 72 830 ـ 222 72 857

جانب من الحضور في مؤتمر صحافي عقده سعود المطيري أمس في ديوانه في اشبيلية

مرشح الدائرة الرابعة سعود المطيري متحدثا الى الحضور

حمّل خلال مؤتمر صحافي في افتتاح مقره الانتخابي الحكومة والمجلس مسؤولية تفاقم القضية

سعود المطيري: الأزمة الإسكانية تحتاج إلى قرار سياسي وتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

جانب من الحضور

سعود الشلاحي مع الزميل فرج ناصر

الحضور من أبناء الدائرة الرابعة (محمد هاشم)

فرج ناصر

حمّل مرشح الدائرة الرابعة في الانتخابات التكميلية لمجلس الامة سعود سعد المطيري الحكومة ومجلس الأمة مسؤولية تفاقم القضية الاسكانية، بسبب تقاعس السلطتين عن القيام بمسؤولياتهما تجاه هذه القضية التي تعد كابوسا لكل الكويتيين.

وقال المطيري خلال المؤتمر الصحافي الذي اقامه في مقره الانتخابي بمنطقة اشبيلية مساء الاحد «بداية اود ان اتوجه بالشكر الى الحضور من صحافيين واعلاميين على حرصهم لتغطية المؤتمر الصحافي المخصص للحديث عن قضيتين الاولى وهي القضية الاسكانية، والذي اريد من خلاله ان اطلع الشعب الكويتي بصفة عامة واهالي الدائرة الرابعة بصفة خاصة على القضية الاسكانية من حيث اسباب تفاقمها والحلول الجذرية لها، مشيرا الى انه من غير المقبول ان ينتظر المواطن طيلة حياته حلم الحصول على منزل».

وشدد المطيري في بداية حديثه على ان القضية الاسكانية مفتعلة، لانه يجب الا تكون في دولة مثل الكويت انعم الله عليها بالوفرة المالية اضافة الى توافر الاراضي تكون فيها مشكلة اسكانية، مشيرا الى ان القضية الاسكانية تحتاج الى قرار سياسي وتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، اضافة الى توفير الاراضي الكافية لبناء وحدات سكنية كافية لتغطية عدد الطلبات الاسكانية الذي وصل الى رقم يقلق الجميع.

ولفت المطيري الى ان الدستور الكويتي الزم الحكومة بتوفير منزل لكل مواطن، ولكن البيروقراطية الحكومية بجانب عدم قيام مجلس الامة بدوره تسببا في تكدس الطلبات الاسكانية، فضلا عن عدم وجود الإرادة والادارة والرؤية الاستراتيجية طويلة المدى لتلك المشكلة.

وبين المطيري انه في حال حصوله على ثقة ابناء الدائرة الرابعة فانه بالتعاون مع زملائه النواب سيعمل على اقرار اقتراح يلزم الحكومة بتوفير الاراضي اللازمة لبناء 106 آلاف وحدة سكنية، وسيدفع بناء وحدات اسكانية وفق نظام الـ B.O.T، مشددا على ان الحكومة يجب ان توفر حق الرعاية السكنية للكويتيين بجميع شرائحهم، خاصة المطلقات والارامل وكذلك الحال بالنسبة للكويتية المتزوجة من غير كويتي.

ورأى المطيري ان الحكومة مقصرة في حل القضية الاسكانية، لانها اذا لم تكن كذلك، لما وصل عدد الطلبات الاسكانية الى هذا العدد المقلق، الذي يجعلنا ندق معه ناقوس الخطر، مستغربا عدم اقدام الحكومة على اجراء مسح شامل لتحديد ملكية الاراضي وتحرير الذي يصلح منها للرعاية السكنية.

وقال «متفائل بحل القضية الاسكانية من خلال مجلس الامة، والذي يتطلب ايضا توافر جدية حكومية، واذا لم تتوافر فمن حق المجلس وقتها ان يفعل اداة الاستجواب تجاه رئيس الوزراء ووزير الاسكان، لاسيما ان القضية الاسكانية من القضايا المحورية التي تستحق ان ينتفض مجلس الامة من اجلها». وطالب المطيري الحكومة بفتح الباب امام القطاع الخاص حتى يساهم معها في بناء الوحدات السكنية، من خلال اسناد عددا من المشاريع الإسكانية له ، مؤكدا أن مساهمة القطاع الخاص من خلال المشاريع الضخمة ستعطي المجلس للشركات المحلية العقارية للمساهمة في حل المشكلة، وتعفي الدولة من عناء التحمل الكامل للمشكلة الإسكانية. وأبدى المطيري رفضه المطلق للبناء العمودي الذي لا يتناسب مع طبيعة الشعب الكويتي، مشددا على ضرورة ان توفر الحكومة منازل تتناسب مع طبيعة الشعب الكويتي، وان تكون ذات مساحات واسعة لا تقل عن 450 مترا، مشددا على انه سيتبني القضية الاسكانية وفي جعبته الحلول اللازمة لها والتي من شأنها ان تحلها حلا جذريا، ومنها حلول لا تكلفها دينارا واحدا. واكد المطيري على ضرورة اسراع الدورة المستندية بالنسبة للمشاريع الاسكانية، وان يتم توفير البنية التحتية اللازمة لبناء هذا العدد من الوحدات الاسكانية، مشددا على ضرورة انشاء محطات كهربائية جديدة تتناسب مع عدد الوحدات الاسكانية التي ستوفرها الحكومة.

خلال ندوة أقامتها كتلة الوحدة الدستورية مساء أمس الأول

الصانع لرجال القضاء: ارفعوا رؤوسكم واحفظوا حقوقكم من كل من يشكك في نزاهتكم

الكندري: ضرورة إبعاد القضاء عن السياسة فكل دساتير العالم تنادي باستقلاليته

عبدالله البالول

أكد النائب يعقوب الصانع ان السلطة التشريعية والشعب الكويتي بأسره لن يخذلوا السلطة القضائية فيما يخص الاساءة وحملة التشكيك التي تعرضوا لها مؤخرا والتي لا يقبلها اي فرد يعيش على هذه الارض. جاء ذلك خلال الندوة التي اقامتها كتلة الوحدة الدستورية مساء امس الاول وحملت عنوان «الا القضاء» بمشاركة عدد من النواب والناشطين السياسيين.

واكمل الصانع حديثه قائلا: «انا حزين لما وصلنا اليه من فتنه ضربت اطناب واركان الدولة ومن ضمنها القضاء». واضاف الصانع: «اقول لرجال القضاء ارفعوا رؤوسكم واستمروا في حفظ حقوقكم تجاه من يسيء اليكم ويشكك في نزاهتكم»، مبينا ان الحكومة ضعيفة وغير حازمة تجاه بعض القضايا التي تتطلب قرارا حازما وعلى الفور.

وذكر الصانع ان رسالته للشعب الكويتي هي رؤية ما يحدث في الدول العربية من فتنة وما يحدث الان بالكويت من فتنة، مشيرا الى ان السؤال الذي يطرحه اهل الكويت: من هو مصدر المستندات والاشرطة التي تم تداولها؟ متسائلا: «هل هي استخبارات ام من؟».

واضاف: «هل يجوز ان اتجسس على الاشخاص في بيوتهم، هل هذه عادات اهل الكويت؟».

واشار الصانع الى ان ما يحدث في الكويت كارثة، متسائلا: «هل يقبل احمد السعدون ومسلم البراك بأن يدخل احد على منازلهم ويتجسس عليهم؟».

بدوره، ذكر النائب فيصل الكندري ان البعض يهدف الى الاساءة للقضاء للتنصل واتهام القضاء اذا جاءت الاحكام ضدهم ومن ثم ايهام الناس بأن القضاء غير نزيه، مشيرا الى انه يؤسفه ان يقف للدفاع عن القضاء الكويتي المشهود له بالنزاهة.

واكد الكندري ان هنالك من يريد الانقلاب على الحكم من خلال ضرب القضاء، وسيكون الشعب الكويتي لهم بالمرصاد، مشيرا الى أن من يملك دلائل او مستندات ليذهب الى النيابة ان كان يملكها بالاساس، مبينا في الوقت نفسه ان التشكيك امر مرفوض.

واشار الكندري الى ان كل دساتير العالم تحث على استقلالية القضاء، لذا يجب ابعاد القضاء عن السياسة.

من جانبها، ذكرت المحامية سعاد الشمالي انه لا يمكن القبول بالتشكيك بالقضاء، مشيرة الى انها محامية وتعرفهم عن قرب بمدى حياديتهم ونزاهتهم، لافتة الى انها فوجئت هي واغلب الشعب الكويتي بالكلام الذي قيل بساحة الارادة عن القضاء من خلال الطعن فيهم.

وبينت ان التدخل في سير القضاء خلال النظر بالقضايا بعمل ندوات تدخل سافر، ولا يمكن قبوله، مشيرة الى ان هنالك تدخلات بعمل القضاء سواء من التشريعية او الصحافة، وهذا امر مؤسف.

فيصل الكندري ويعقوب الصانع خلال ندوة كتلة الوحدة الدستورية (احمد علي)